الصباح AL-SABAH

يوضح أيضا التزام دول مجلس التعاون بمواجهة التحديات المشتركة

«هيئة البيئة»: الاجتماع الـ 22 للجنة «الحياة الفطرية» يؤكد استمرار مسيرة التعاون البيئي

المدير العام لهيئة للبيئة بالتكليف نوف بهبهاني

الاجتماع الـ 22 للجنة الدائمة لاتفاقية المحافظة على الحياة الفطرية في دول الخليج

أكدت الهيئة العامة للبيئة أن الاجتماع الـ22 للجنة الدائمة لاتفاقية المحافظة على الحياة الفطرية ومواطنها الطبيعية في دول مجلس التعاون الخليجي يعكس استمرار مسيرة التعاون البيئي ويؤكد التزام دول المجلس بحماية الإرث البيئي الخليجي وتعزيز التنسيق في مواجهة التحديات البيئية المشتركة.

وقالت المدير العام للهيئة بالتكليف نوف بهبهاني لـ«كونا» إن الاجتماع الذي انطلق في البلاد أمس الأحد يأتي انطلاقا من توجيهات قادة دول مجلس التعاون الداعية إلى تعزيز العمل الخليجي المشترك في مجال حماية البيئة وصون الموارد الطبيعية والحرص على استدامتها وتنوعها البيولوجي في المنطقة.

وأضافت بهبهاني أن الاجتماع يشارك فيه ممثلو دول مجلس التعاون الخليجي والخبراء البيئيون وممثلون من الأمانة العامة للمجلس موضحة أن الاجتماع يتضمن مناقشة محاور جوهرية تواكب المستجدات البيئية أبرزها تحديث الخطة التشغيلية البيئية حتى عام 2030 ومقترح الكويت لإنشاء فرق عمل فنية للاتفاقيات البيئية ذات الصلة بالتنوع البيولوجي.

وذكرت أن الاجتماع يناقش التحضير لأول مؤتمر خليجي للحياة الفطرية وإقرار شعار موحد لهذه الفعالية إلى جانب تحديث الاتفاقية الخليجية للحياة الفطرية والخطة الاستراتيجية البيئية لدول المجلس وتعزيز التعاون في تنفيذ الاتفاقيات الدولية مثل «سايتس» و«رامسار» و«التنوع الأحيائي».

كما يناقش آليات جديدة لنقل ملكية الصقور وحماية الحياة الفطرية مبينة أنه من المقرر أن يسفر عن الاجتماع حزمة من التوصيات والخطط التنفيذية تتضمن اعتماد إطار موحد لاعتماد التصاريح الإلكترونية لاتفاقية «سايتس» إلى جانب إقرار الورش التدريبية المقبلة والتي تركز على حماية الأنواع المهددة وإعادة تأهيل النظم البيئية.

بدوره أكد رئيس قطاع شؤون الإنسان والبيئة في الأمانة العامة لدول مجلس التعاون المهندس عبدالله بن علي الربعي لـ«كونا» أهمية الاجتماع البيئي الخليجي الذي يعد انطلاقه قوية لتحقيق مزيد من الإنجازات في الحياة الفطرية وفق أفضل المعايير.

وأضاف الربعي أن الاجتماع يعد أيضا تحولا حقيقيا لتحقيق جميع الأهداف المتعلقة بالجانب البيئي مشيدا بدور الكويت وحرصها الدائم على الالتزام في تنفيذ الاتفاقيات الدولية في مجال البيئة والحياة الفطرية.

وثمن جهود ممثلي دول مجلس التعاون والخبراء البيئيين وممثلي «الأمانة العامة» المتواصلة لحماية البيئة الخليجية ودورهم البارز في تعزيز التنمية المستدامة للأجيال القادمة.

فريق كويتي - دولي يرصد طيور محيطية نادرة في المياه الكويتية

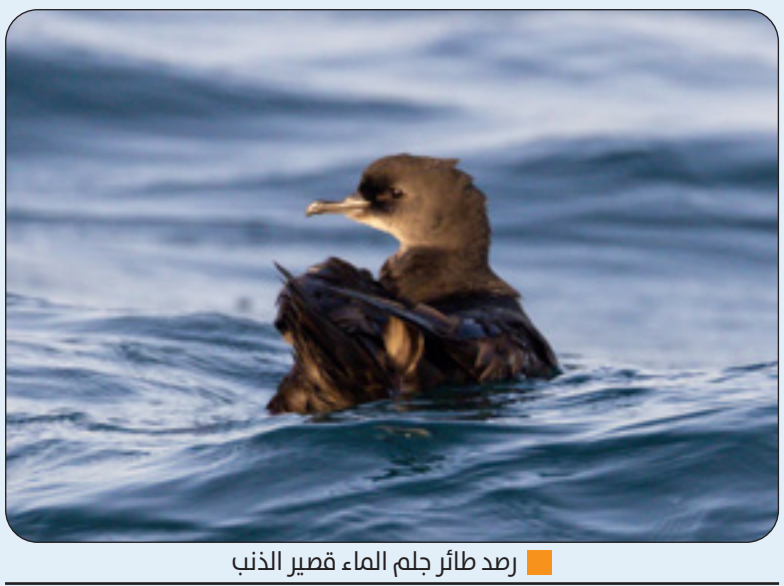

رصد طائر جلم الماء قصير الذنب

أعلنت الجمعية الكويتية لحماية البيئة تمكن فريق من الراصدين الكويتيين والدوليين من رصد أنواع نادرة من طيور المحيطات خلال رحلة بحرية ناجحة في المياه الكويتية من بينها طائر «جلم الماء قصير الذنب» و«الكركر القطبي».

وقال عضو فريق رصد وحماية الطيور بالجمعية محمد الحضينة لـ«كونا» أمس الأحد إن رصد الطائر «جلم الماء قصير الذنب» في الكويت هو الرابع إذ سجلت مشاهدته الأولى في عام 2014 والثانية في 2021 أما الثالثة كانت خلال الأسبوعين الماضيين لهذه الرحلة.

وأضاف الحضينة أن هذا الطائر يتميز بانتشاره الواسع من القطب الشمالي إلى القطب الجنوبي عبر المحيط الهادئ وتعد مشاهدته خارج نطاق تواجده الطبيعي «أمرا نادرا» موضحا أن حجمه يقارب حجم طائر النورس الشائع ويتميز بأسلوبه الفريد في الصيد.

وفيما يتعلق بطائر «الكركر القطبي» ذكر أنه يظهر في الكويت بأعداد قليلة خلال مواسم هجرته ويعد من أكثر الطيور رشاقة وسرعة في الطيران ويمتاز بتسارع كبير يمنحه مظهرا شبيها بالكواسر.

وأوضح أنه طائر انتهازي في سلوكه الغذائي ويعتبر أكبر حجما من النورس الشائع ويمكن تمييزه من بعيد أثناء مطاردته لطيور النورس والخراشن.

وأفاد بأن هذه الأرصاد النادرة تؤكد أن الكويت «محطة بيئية مهمة في مسارات هجرة الطيور البحرية» في وقت تؤكد الجهود المتواصلة للراصدين في توثيق التنوع البيولوجي للبيئة البحرية المحلية.

وعن فريق الرصد أوضح الحضينة أن الفريق الكويتي يضم كلا من عبدالرحمن السرحان وعمر الشاهين وحمود الشايجي إضافة إلى راصدين أوروبيين وهم بيتر ألفري من إنجلترا وفنسنت لغراند وجوليان هاينوت من بلجيكا.

تتمات

«آسيان» : مشاركة

له مساء أمس، إلى العاصمة الماليزية كوالالمبور.

ويرافق سموه وفد رسمي يضم وزير الخارجية عبد الله اليحيا، وكبار المسؤولين بديوان سمو ولي العهد.

على صعيد متصل، بحث وزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ورابطة دول جنوب شرق آسيا «آسيان» أمس الأحد، تنفيذ إطار التعاون بين الجانبين للفترة من 2024 إلى 2028.

وقالت وزارة الخارجية الماليزية في بيان إن ذلك جاء في اجتماع وزاري عقده الجانبان في العاصمة الماليزية كوالالمبور، برئاسة مشتركة من وزير الخارجية الكويتي عبد الله اليحيا، ونظيره الفلبيني إنريكي مانالو ضمن أعمال القمة الـ 46 لرابطة «آسيان» والقمم المرتبطة بها.

وأوضح البيان أن إطار التعاون بين الكتلتين الإقليميتين يعد منصة منظمة لتعزيز الروابط المؤسسية، وتعميق الشراكة بين التكتلين، مضيفا أن الاجتماع استعرض الحالة الحالية للتعاون بين «آسيان» ومجلس التعاون وبحث سبل تعزيز العلاقات بين الجانبين.

ووفقا للبيان دعت ماليزيا إلى تعزيز التعاون في مجموعة واسعة من المجالات، بما يشمل التنسيق السياسي والأمني ومكافحة التهديدات العابرة للحدود ومكافحة الإرهاب والأمن السيبراني.

في السياق ذاته شدد وزير الخارجية الماليزي محمد حسن، على أهمية التنمية الاقتصادية والنمو المستدام والشامل وتعزيز التفاعل بين الشعوب، لا سيما في مجالات التعليم والثقافة والصحة وتمكين الشباب.

ويعتبر إطار التعاون بين مجلس التعاون ورابطة «آسيان» للفترة من 2024 إلى 2028 وثيقة استراتيجية تمثل خريطة طريق مشتركة لتعزيز العلاقات المؤسسية بين الكتلتين الإقليميتين حيث تم اعتماد هذا الإطار خلال القمة الأولى لقادة الجانبين التي عقدت في الرياض عام 2023.

ويهدف الإطار إلى ترجمة الشراكة السياسية والاقتصادية إلى برامج عملية ومبادرات ملموسة في مجالات واسعة للتعاون، أبرزها الأمن والسياسة والاقتصاد والتجارة والطاقة والأمن الغذائي والتعليم والثقافة والتبادل الشبابي والصحة العامة.

من جهته أشاد الأمين العام لرابطة دول جنوب شرق آسيا «آسيان» الدكتور كاو كيم هورن، بالمشاركة المرتقبة لممثل حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد، سمو ولي العهد الشيخ صباح الخالد في القمة الثانية لدول «آسيان» ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وقمة «آسيان» ودول الخليج والصين في كوالالمبور.

جاء ذلك في لقاء أجرته «كونا» مع الدكتور كاو كيم هورن أمس الأحد، خلال الاستعدادات الجارية لاستضافة العاصمة الماليزية القمتين، اليوم الاثنين وغدا الثلاثاء.

واعتبر الدكتور كاو كيم هورن أن توقيت زيارة وفد دولة الكويت المشارك في القمتين، برئاسة ممثل صاحب السمو أمير البلاد «مهم جدا»، ويعكس حرص القيادة الخليجية، على مواصلة الزخم الذي تحقق منذ القمة الأولى بين دول مجلس التعاون، والرابطة التي عقدت في الرياض عام 2023 وشهدت مشاركة جميع قادة «آسيان»، واصفا إياها ب«القمة الناجحة».

وأكد أن العلاقات الثنائية بين دولة الكويت ودول الرابطة تمثل «جزءا مهما» من البناء الأشمل للتعاون المتقدم بين «آسيان» ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وأشار إلى أن للكويت «دورا مهما» يمكن أن تؤديه خاصة في الجانب الإنساني في ظل الجهود التي تبذلها «آسيان» من خلال ماليزيا الرئيس الحالي للرابطة والمبعوث الخاص لأزمة ميانمار مضيفا أن الكويت بصفتها دولة إنسانية رائدة بإمكانها الإسهام في المسارات غير السياسية في الأزمة.

وحول تطور الشراكة الاقتصادية أكد المسؤول وجود «تقدم فعلي» في اتفاقية التعاون الاقتصادي بين «آسيان» ودول مجلس التعاون، مشيرا إلى أن «إطار التعاون الذي تم اعتماده قبل عامين من قبل قادة الجانبين، أعقبته دراسة جدوى تمهيدية أنجزت مؤخرا وسيتم إرسالها عبر القنوات الرسمية إلى الدول الأعضاء لدراسة مجالات التعاون الممكنة».

وذكر أن «الوقت لا يزال مبكرا للوصول إلى اتفاقية تجارة حرة» لكنه وصف التطورات بأنها «إيجابية جدا» مضيفا أن «آسيان» تركز داخليا على تعزيز التكامل الاقتصادي بين دولها الأعضاء لكنها في الوقت ذاته، تسعى إلى ترسيخ شراكات ثنائية مع شركاء خارجيين مثل دول مجلس التعاون، وهي ماضية في تفعيل اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية «وهذا ما يظهر أيضا في تعاونها مع الصين».

وبشأن «رؤية آسيان 2045» أفاد الدكتور كاو كيم هورن بأنها تتضمن أربع خطط استراتيجية متكاملة ،تشمل الجانب السياسي والأمني والجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي والثقافي وخطة الربط الإقليمي المعروفة باسم «تواصل آسيان»، مضيفا أن هذه الرؤية العشرينية تعد بمنزلة خريطة طريق استراتيجيةن تأخذ في الحسبان التحديات والتحولات الكبرى التي ستواجه «آسيان» في المستقبل.

أحمد الهديبان

ودعا رئيس جمعية المحامين عدنان أبل، إلى أن تكتب توصيات المؤتمر وترفع للسادة المسؤولين، حتى ترى النور بشكل حقيقي، «فالأيام تتسارع ويجب أن نكون سباقين ولطالما رفعنا شعارنا «رؤية – مسؤولية - ريادة - تميز»، وإن شاء الله هذه اللحمة الخليجية سوف تستمر دوما، وهي بداية لانطلاقة أكبر وأشمل وأوسع يشارك فيها أعضاء الجمعيات العمومية أصحاب القرار من جمعيات المحامين الخليجية».

ووجه أبل شكره إلى وزير التجارة والصناعة خليفة العجيل، لرعايته الكريمة للمؤتمر، مشيدا بتنظيم المؤتمر وفعالياته، منوها كذلك بـ «الجهوده الكريمة والتنسيق المميز» لرئيس المؤتمر المحامي أحمد بركات الهديبان، مؤكدا أن المؤتمر جمع نخبة من أفضل المحامين في دول مجلس التعاون، بهدف تطوير المنظومة القانونية بشكل عام ومنظومة المحاماة بشكل خاص.

من جهته استهل رئيس المؤتمر المحامي أحمد الهديبان بتوجيه بالشكر والتقدير إلى وزير التجارة والصناعة خليفة العجيل، على تفضله برعاية هذا المؤتمر، لافتا إلى أن في هذا دليلا قاطعا على الاهتمام الكبير الذي توليه حكومتنا الرشيدة لتعزيز وتطوير القطاع القانوني، والذي لـه بالغ الأثر على تعزيز التعاون التجاري والاستثماري، كما أن انعقاد هذا اللقاء في رحاب جمعية المحامين الكويتية، يمثل إضافة قيمة لهذا الحدث، ويعكس الدور المحوري الذي تقوم به الجمعية في تطوير مهنة المحاماة ودعم المحامي.

أضاف الهديبان أن حضور رؤساء وأعضاء الوفود من دول مجلس التعاون الخليجي، يجسد عمق الروابط والعلاقات المتينة، التي تربط دولة الكويت بدولكم الشقيقة، ويعكس الرغبة المشتركة في تعزيز التعاون، وتبادل الرؤى والأفكار للوصول إلى توصيات عملية، تسهم في تحقيق أهداف هذا المؤتمر، كما أنه يمثل دليلا واضحا، على إدراكنا المشترك لأهمية التعاون والتكامل في شتى المجالات، وعلى رأسها المجال القانوني.

ولفت الى إن مهنة المحاماة، بما تحمله من مسؤولية عظيمة، في تحقيق العدالة وسيادة القانون، تلعب دورًا محوريًا في بناء مجتمعاتنا وتعزيز مسيرتها التنموية. وفي ظل التحديات المتزايدة التي تواجه عالمنا اليوم، يصبح التعاون وتبادل الخبرات بين مكاتب المحاماة في دولنا الخليجية ضرورة ملحة، لتعزيز قدراتنا المشتركة وتقديم أفضل الخدمات القانونية لموكلينا، والمساهمة بفاعلية في تطوير الأنظمة القانونية في منطقتنا.

وأكد الهديبان أن فكرة هذا المؤتمر والباعث الأساسي له، جاءت من إيمان راسخ، بأهمية تعزيز وتطوير قطاع شركات المحاماة المهنية في دول مجلس التعاون الخليجي، مشيرا الى أنه لاحظ وجود حاجة متزايدة لمؤتمر يجمع نخبة الشركات القانونية والمحامين المتميزين في المنطقة، لتبادل الخبرات والمعرفة ومناقشة التحديات المشتركة، واستكشاف الفرص المتاحة للنمو والتعاون، وتأسيس بيئة محفزة للرقي والتكاتف والتميز لقطاع المحاماة المهنية في دول الخليج العربي، بما يخدم مصالح الشركات والمحامين والمجتمعات التي يمثلونها,

وقال الهديبان : إن أهم الأهداف المنشودة من هذا المؤتمر، هي: تعزيز التعاون الإقليمي، وتطوير الممارسات المهنية، ومواكبة التطورات القانونية والاقتصادية، وتعزيز مكانة قطاع المحاماة الخليجي.

أضاف: إن دعم قيادتنا الحكيمة لقطاع القانون والمحاماة، وما نراه الآن من ثورة تشريعية متلاحقة، يعكس إيمانها الراسخ بتحقيق العدالة، وترسيخ سيادة القانون، ومواكبة التطور، ونحن على يقين بأن ذلك سيكون بإذن الله، أحد الدوافع الأساسية لإنجاح هذا المؤتمر، وتحقيق أهدافه النبيلة.

وقال المحامي أحمد الهديبان أيضا: لقد كان لدعم القيادة السياسية الأثر البالغ في تذليل العقبات، وتوفير البيئة المناسبة لتبادل الأفكار والخبرات، بين نخبة من القانونيين والمحامين، من مختلف دول مجلس التعاون الخليجي. هذا الدعم يعكس بالتأكيد حرصهم العميق على بناء منظومة قانونية متكاملة، وقادرة على مواكبة التحديات المتجددة، والمساهمة الفاعلة في تحقيق التنمية المستدامة والرخاء لشعوبنا الخليجية.

بدوره قال المحامي محمد المهندي من دولة قطر : إن التحول الرقمي هو أحد السمات البارزة للعصر الحديث، فقد أدى هذا التطور السريع للتحول الرقمي إلى تغييرات جذرية في بيئة عمل الشركات المهنية وفي طليعتها الشركات القانونية، لاسيما في قطاع المحاماة، لافتا إلى أنه وفي خطوة تعد سابقة من نوعها اعلنت هيئة تنظيم مهنة المحاماة في انجلترا وبتاريخ 6 مايو 2025،عن منحها الترخيص بالاعتماد الكامل على تقنيات الذكاء الاصطناعي، كأول مكتب محاماة يقدم خدمات قانونية دون وجود طاقم بشري. وقد افضى هذا التحول الى مجموعة من الآثار الايجابية من بينها الذكاء الصطناعي وتحليل البيانات، وتسهيل إدارة المستندات والبحث وأيضا منصات التواصل الرقمي التي عززت التفاعل مع العملاء وأتاحت إمكانية عقد الجلسات الافتراضية، مما ساهم في رفع كفاءة الخدمات القانونية وخفض تكلفتها، وتسهيل الوصول إلى المعلومات القانونية.

وأكد المحامي محمد الضميان من السعودية، أنه يكفي المحامي الخليجي بطاقته لكي يعمل بها في كل دول مجلس التعاون ولا داعي لاستخراج بطاقات هوية من كل دولة وبهذا نكون طبقنا الوحدة الخليجية، مشددا على ضرورة أن يتعامل العميل مع شركة محاماة فيها كل التخصصات بدلا من التعامل مع المحامي الفرد الذي قد يتعرض كبشر لأشياء مفاجئة فهناك تطور كبير في دولنا خاصة في المحاماة، مطالبا أن نتبني الدفاع عن قضايا امتنا العربية والاسلامية وطبعا قضيتنا المحورية هي القضية الفلسطينية ومايتعرض له الشعب الفلسطيني من مجازر فلابد أن ندافع عن هذه القضية المحورية.

وطالب المحامي الدكتور خالد الظنحاني من الامارات، بمواكبة العصر والتحول الى العمل المؤسسي، حيث لم تعد مكاتبنا الفردية قادرة فالشركات المهنية ركيزة في هذا التحول والتي تنظم العلاقة بين الشركاء واشيد بالخطوات الجادة التي اتخذتها الامارات وفتحت الباب للنموذج المؤسسي للشركات المهنية-وهي وسيلة لتوفير بيئة عادلة للمؤسسين وتفعيل الحوكمة وتنسيق الجهود والتحول الرقمي- عبر استخدام اجهزة الذكاء الاصطناعي والحد من المخاطر من خلال اعداد خطط لمواجهة هذه الازمات وبناء مؤسسات قادرة علي المنافسة الاقليمية.

وقد أقيم المؤتمر عبر جلستين جاءت الأولى تحت عنوان «التطورات الرقمية والتنظيمية والتشريعية في الشركات المهنية وأهداف تأسيسها» و«التعاون الخليجي في ادارتها المستدامة والحد من المخاطر»، شارك فيها كل من المحامي محمد لحدان الحسن المهندي من دولة قطر، والمحامي أحمد بركات الهديبان من الكويت، والدكتور خالد الظنحاني من دولة الامارات المتحدة، والمحامي محمد الضميان من المملكة العربية السعودية.

الفصام : تفويض

دوري بالإجراءات المتخذة، طبقا لأحكامه ويعمل به من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

وكان قد صدر في مارس الماضي مرسوم بقانون رقم «60» لسنة 2025، في شأن التمويل والسيولة الذي يحدد سقف الدين العام بمبلغ 30 مليار دينار كويتي كحد أقصى، أو ما يعادله من العملات الأجنبية الرئيسية القابلة للتحويل.

ويتيح إصدار أدوات مالية بآجال استحقاق تصل إلى 50 سنة، وتمتد فترة سريانه 50 سنة، اعتبارا من تاريخ العمل به، مما يضع إطارا قانونيا طويل الأجل لتنظيم الاقتراض العام.

تعاون عسكري

المدرجة على جدول الأعمال، والتي ركزت على دعم مسارات التعاون والتنسيق في المجالات العسكرية والأمنية وتطوير آليات تبادل المعلومات والخبرات، بما يعزز من فاعلية الجهود المشتركة لحماية أمن واستقرار البلدين والمنطقة.

المشعان : مواصلة

كبرى تشمل صيانة شاملة للطرق مختلف مناطق البلاد تغطي المحافظات الست، بهدف تحسين جودة البنية التحتية للطرق وتعزيز معايير الأمان والسلامة بما ينسجم مع أفضل المعايير والمواصفات العالمية.

الحويلة : تعديلات

في العمل الأهلي والخيري والتعاوني.

وقالت الحويلة في تصريح لـ «كونا»، إن التعديلات الجديدة جاءت بناء على طلب من وزارة الشؤون الاجتماعية، بإضافة فئات جديدة ملزمة بتقديم إقرارات الذمة المالية إلى هيئة «نزاهة» وهم المراقبون الماليون والإداريون وأعضاء مجالس إدارة الجمعيات الخيرية والأهلية ومديروها التنفيذيون.

أضافت أن هذه الفئات تضاف إلى الفئات التي كانت مشمولة سابقا في القانون والمتمثلة في أعضاء مجالس إدارة الجمعيات التعاونية، مشيرة إلى أن الهدف من هذه الخطوة هو إحكام الرقابة وتحقيق أعلى مستويات الشفافية في مختلف القطاعات التي تشرف عليها الوزارة.

وشددت على أهمية التزام جميع المشمولين بالتعديلات الجديدة بتقديم إقرارات الذمة المالية في مواعيدها المقررة، مؤكدة حرص الوزارة على ترسيخ مبادئ الحوكمة والنزاهة وضمان حسن إدارة المال العام والمساءلة في جميع الأنشطة الخيرية والأهلية والتعاونية.

محافظ العاصمة

وأكد المحافظ السالم في كلمته خلال الاجتماع، على أن المرحلة القادمة تتطلب مضاعفة الجهود، لضمان تقديم خدمات متميزة إلى المواطنين ترتقي إلى تلبية احتياجاتهم وتطلعاتهم.

وأشار إلى أن تعزيز التعاون والتنسيق بين الجهات ذات الصلة يسهم في متابعة تنفيذ المشاريع التنموية، وتذليل العقبات أمام تنفيذها، بما ينسجم مع الخطط الوطنية وتوجيهات القيادة السياسية نحو تحقيق التنمية المستدامة.

وفي الختام أعرب محافظ العاصمة عن تقديره لكافة الجهود المبذولة من قبل الجهات المشاركة، وحرصهم على العمل بروح الفريق الواحد، بما يضمن تنفيذ الرؤى المشتركة ورفع كفاءة الأداء وتحقيق تنمية شاملة تخدم الوطن والمواطن وبناء مستقبل مستدام.

«مجموعة مدريد»

تصدير الأسلحة» إلى إسرائيل، وذلك لوقف الحرب على غزة، التي وصفها بأنها «جرح مفتوح في جسد الإنسانية».

وأكد ألباريس، أن «المصلحة الوحيدة لاجتماعنا اليوم هي وقف الحرب، هذه الحرب الظالمة، القاسية، واللاإنسانية التي تشنها إسرائيل في غزة، وكسر الحصار المفروض على المساعدات الإنسانية، والمضي قدماً بشكل نهائي نحو حل الدولتين».

وأوضح ألباريس أن «لهذا اللقاء هدفين رئيسيين، على المدى القصير مناقشة ما يمكن أن تفعله هذه الدول العشرون لوقف الحرب والحصار، والسماح بدخول المساعدات الإنسانية بشكل جماعي»، وذلك «من دون أن تكون تحت إشراف إسرائيل، بل تحت إدارة الأمم المتحدة».

أضاف أنه «على المدى البعيد إعطاء دفعة جديدة لحل الدولتين، الذي نعلم جميعاً أنه الحل النهائي لمنطقة الشرق الأوسط».

وشدّد وزير الخارجية الإسباني على أن «ما سيُناقش اليوم في مدريد ليس موجهاً ضد إسرائيل أو حقها في الدفاع عن نفسها»، مضيفاً: «لكن للشعب الفلسطيني الحق ذاته في السلام والأمن الذي تتمتع به إسرائيل».

تشارك في المؤتمر المملكة العربية السعودية ومصر وتركيا والمغرب والأردن وقطر والبحرين ومنظمة التعاون الإسلامي. كما تشارك دولة فلسطين التي اعترفت بها إسبانيا العام الماضي، في خطوة من المنتظر أن تحذو حذوها دول أوروبية أخرى، مثل فرنسا، الشهر المقبل.

كما يضم الاجتماع وزراء دول أوروبية كبرى، مثل ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وآيرلندا والبرتغال والنرويج وآيسلندا وسلوفينيا ومالطا، وكذلك وزير خارجية البرازيل الذي قال لدى وصوله إلى العاصمة الإسبانية إنه يحمل توجيهات من الرئيس لولا دا سيلفا، بدعم الجهود الرامية لتحقيق «حل الدولتين».

كان رئيس الحكومة الإسبانية، بيدرو سانشيز، قد كثّف مساعيه الدبلوماسية في الأسابيع الأخيرة تحضيراً لهذا الاجتماع الذي يضمّ لأول مرة الدول الأوروبية والإسلامية الكبرى ضمن «مجموعة مدريد» بهدف توجيه رسالة دعم قوية لحل الدولتين، والضغط على رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، الذي انتقد وأعضاء بحكومته الأوروبيين، واتهمهم بالتحريض على ارتكاب أعمال عنف ضد اليهود، مشيرين في ذلك إلى مقتل اثنين من موظفي السفارة الإسرائيلية في العاصمة الأميركية واشنطن الأسبوع الماضي. ووصفت باريس تصريحات نتنياهو بأنها «شائنة».

وقد وصل وزير الخارجية السعودي، الأمير فيصل بن فرحان، إلى مدريد، السبت، للمشاركة في الاجتماع الموسع للجنة الوزارية بشأن غزة، ومجموعة مدريد، بشأن تطورات الأوضاع في القطاع، والجهود الدولية لوقف الحرب.

وذكرت مصادر مطلعة أن مدريد تسعى، إلى جانب تحركها السياسي، إلى إيصال مساعدات غذائية وإنسانية إلى غزة جواً، أو عبر إقامة «مخيم إنساني» في رفح على الحدود مع مصر تحت إشراف الاتحاد الأوروبي، لكنها ما زالت تصطدم برفض إسرائيل.

وإلى جانب اعترافها الرسمي بدولة فلسطين، تسعى الدبلوماسية الإسبانية إلى طرح مشروع قرار أمام الجمعية للأمم المتحدة لتكليف محكمة العدل الدولية بمطالبة إسرائيل بالسماح بدخول المساعدات إلى غزة.

من ناحيته شدد وزير الخارجية النرويجي على أن الوضع في فلسطين مروع ويعد كارثة إنسانية، داعياً إلى وقف الحرب في فلسطين، والبدء بخطوات حل الدولتين، مؤكداً أن ذلك سيكون له أثر إيجابي على كلا الشعبين.

بدوره قال رئيس وزراء مالطا: سنعترف بالدولة الفلسطينية خلال مؤتمر حل الدولتين الشهر المقبل.